

### التطورات الاقتصادية والاجتماعية

#### نظرة عامة

تأثر أداء الاقتصادات العربية خلال عام 2015 بعدد من العوامل التي أضعفت النمو على مستوى المجموعة، تمثل أهمها في تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية واستمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط التي فقدت في عام 2015 نحو 49 في المائة من قيمتها المسجلة خلال عام 2014، إضافة إلى الأوضاع الداخلية التي شهدتها بعض الدول العربية خلال العام وأضعفت من فرص نموها. في المقابل، ساهمت بعض العوامل في التخفيف من حدة تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2015 تمثل أهمها في اتجاه بعض الدول المُصدرة للنفط إلى رفع كميات إنتاج النفط بهدف تعويض جانباً من نقص الإيرادات النفطية الناتج عن تراجع الأسعار، إضافة إلى حرص عدد من هذه الدول على تبني سياسات اقتصادية معاكسة للدورة الاقتصادية -رغم تراجع أسعار النفط- بهدف دعم مستويات الطلب الكلي. من جانب آخر، ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في عدد من الدول العربية المستوردة للنفط في التخفيف من حدة تباطؤ نمو الدول العربية خلال عام 2015.

كمحصلة لتلك التطورات تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل من حوالي 2727 مليار دولار عام 2014 إلى حوالي 2429 مليار دولار عام 2015، مسجلاً انكماشاً بنسبة 10.9 في المائة، مقارنة بمعدل نمو بلغ نحو 0.5 في المائة في عام 2014. نتج عن ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من حوالي 7888 دولار عام 2014 إلى حوالي 6872 دولار عام 2015، أي بمعدل تراجع بلغ نحو 12.9 في المائة، مقارنة بنحو 2.2 في المائة لمعدل التراجع المسجل عام 2014. سُجلت أكبر معدلات لتراجع الناتج بالأسعار الجارية في الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط، خاصة في الكويت واليمن والعراق وقطر، كما انكمشت أيضاً مستويات الناتج في كل من ليبيا واليمن نتيجة الأوضاع الداخلية في هذين البلدين.

أما فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة وباستبعاد كل من ليبيا وسورية، فقد بلغ نحو 2.8 في المائة عام 2015 مستقراً عند نفس المستوى المسجل عام 2014. تباينت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المحققة من دولة عربية لأخرى نتيجة للتطورات السابق الإشارة إليها، بما يعكس ظروف كل دولة على حدة.

أما من حيث معدلات التضخم فقد ظلت عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2014 تقريباً، حيث بلغ متوسط معدل التضخم بدلالة التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نحو 6.1 في المائة، وذلك نتيجة بقاء الأسعار العالمية للغذاء عند مستويات منخفضة واستقرار مستويات الطلب المحلي في معظم الدول العربية بما يعكس تباطؤ

وتيرة النمو الاقتصادي، وهو ما خفف من حدة الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار منتجات الطاقة في بعض الدول العربية نتيجة للإجراءات التي تم تبنيها لإصلاح نظم دعم السلع الأساسية ومن أهمها دعم الطاقة.

على صعيد المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، فقد تراجع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 من 34.6 في المائة عام 2014 إلى 22.6 في المائة عام 2015 بما يعكس تراجع الأسعار العالمية للنفط. تبعاً لذلك تغيرت نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي 48.4 في المائة خلال عام 2015، وبلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية 24.3 في المائة، وساهم قطاع الخدمات الاجتماعية بنحو 27.0 في المائة، وبارتفاع في القيمة المضافة للقطاع بنسبة 7.9 في المائة.

فيما يتعلق بتوزيع الناتج من حيث بنود الإنفاق على مستوى الدول العربية، تُظهر المؤشرات بلوغ الإنفاق الاستهلاك النهائي نسبة 73.6 في المائة من الناتج مقابل 28.5 في المائة للإنفاق الاستثماري. توزع الإنفاق ما بين 53.8 في المائة إنفاق عائلي، و19.8 في المائة للإنفاق الحكومي وبمتوسط استهلاك إجمالي للفرد بلغ 13.85 دولار، فيما بلغ معدل الادخار حوالي 26.3 في المائة، وبلغ معدل الاستثمار 28.5 في المائة مسجلاً تراجعاً بنسبة 0.9 في المائة مقارنة بالنسبة المسجلة لعام 2014، كما تراجع نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات في الدول العربية عام 2014 من 126.4 في المائة إلى 95.2 في المائة عام 2015 نتيجة التراجع الكبير في قيمة الصادرات.

أما فيما يتعلق بمستويات الفقر، فيتوقع أن تكون معدلات الفقر قد زادت في عدد من الدول العربية خلال عام 2015، نتيجة لتراجع أداء النمو الاقتصادي وانخفاض قيمة تحويلات العاملين بالدول العربية المصدرة للنفط، وتأخر انتعاش الاقتصاد العالمي وزيادة عدد اللاجئين والمشردين نتيجة الأوضاع الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية. تبقى جيبوتي واليمن أكثر دولتين تُسجلان انتشاراً للفقر المدقع، بينما تنخفض مستويات الفقر لأقل مستوياتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. في هذا السياق يبين مؤشر الفقر متعدد الأبعاد تأخر كل من الصومال وموريتانيا والسودان واليمن وجزر القمر وجيبوتي عن بقية الدول العربية المتاح عنها بيانات في هذا المؤشر بما يشير إلى تفاوت كبير في فرص نفاذ المواطنين للخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. وتشير بعض المؤشرات الأخرى للفقر المبنية على مفهوم الاستدامة، إلى أن عدداً كبيراً من المواطنين في الدول العربية غير راضين عن نوعية الحياة التي يعيشونها.

في المقابل، تفيد بيانات توزيع الدخل المتوفرة باستخدام مؤشر مُعامل جيني، بأن درجة التفاوت في توزيع الدخل قد انخفضت في أغلب الدول العربية المتاح عنها بيانات. وتظهر المؤشرات المتوفرة عن حصة الطبقة المتوسطة في

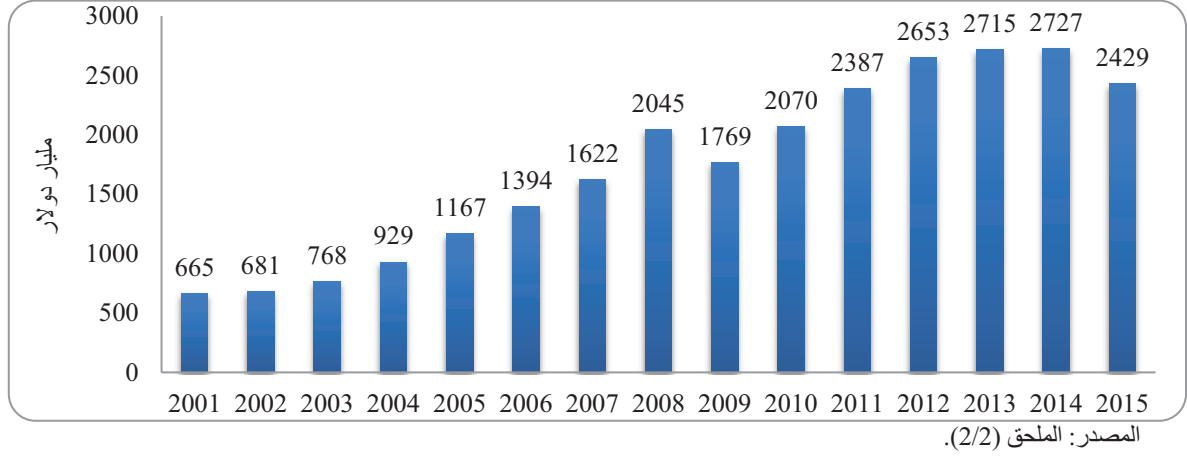
بعض الدول العربية، كمؤشر عن عدالة توزيع الدخل ورافد من روافد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، تبين هذه الحصّة من دولة إلى أخرى، حيث تتراوح بين حوالي 61 في المائة في العراق و30 في المائة في عُمان. في هذا الإطار، تفيد التجارب الدولية أن زيادة تلك الحصّة إلى نسبة تفوق 50 في المائة، تعتبر خطوةً هامةً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

من جانبٍ آخر، لا تزال غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، وتدني مستويات التعليم وما يترتب على ذلك من ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة. يتطلب التصدي لهذه التحديات القيام بإصلاحات هيكلية في قطاع التربية والتعليم سعياً إلى المساهمة الفعالة في اقتصاد المعرفة، الذي أصبح القوة المحركة للاقتصاد العالمي الذي تدل المؤشرات المتاحة على أن الدول العربية لم تقطع بعد خطوات حاسمة على طريق المشاركة فيه. بلغ متوسط مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية حوالي 0.686 عام 2015، وصُنفت بذلك الدول العربية في إطار الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدنٍ في مستويات التنمية البشرية. وبلغ متوسط معدل البطالة في الدول العربية عام 2015 حوالي 16.5 في المائة، وسجلت معدلات البطالة في نفس السنة ارتفاعاً في عدد من الدول العربية نتيجة لتراجع الاداء الاقتصادي وتأثر بعض تلك الدول بانخفاض عائدات النفط والظروف الداخلية التي مرت بها.

## التطورات الاقتصادية

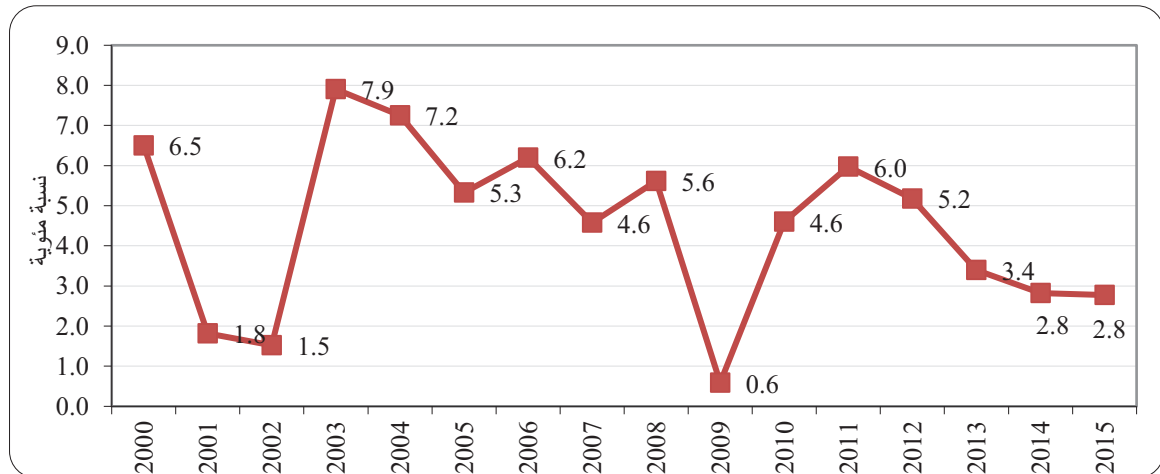
بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، بالأسعار الجارية، حوالي 2429 مليار دولار في عام 2015 بالمقارنة مع 2727 مليار دولار في عام 2014، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 10.9 في المائة، مقابل معدل نمو موجب بلغ حوالي 0.5 في المائة عام 2014، سجلت كل الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط تراجعاً في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، نتيجة انخفاض قيمة الناتج في قطاع الصناعات الاستخراجية في هذه الدول بمعدلات تجاوزت 40 في المائة في كلٍ السعودية والعراق وقطر والكويت، وأكثر من 30 في المائة في كل من الإمارات والبحرين والجزائر وعُمان، بينما تجاوز نسبة 60 في المائة في ليبيا ونسبة 90 في المائة في اليمن نظراً للظروف التي يمر بها هذين البلدين. أما بقية الدول العربية، ففي حين ارتفعت مستويات الناتج بالأسعار الجارية كما في الأردن، وجيبوتي والسودان والقمر ولبنان ومصر، وتراجعت كما في تونس، المغرب وموريتانيا، علماً بأن قيمة الناتج بالأسعار الجارية المقومة بالدولار تأثرت سلباً بارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الوطنية لبعض الدول العربية التي لا تتبع نظاماً ثابتاً للصرف مقابل الدولار الأمريكي، الشكل (1)، والملحق (1/2).

الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2015 - 2001)



ونتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث سجل متوسط سعر سلة خامات أوبك المرجعية تراجعاً بحوالي 49 في المائة منخفضاً من حوالي 96.2 عام 2014 إلى حوالي 49.5 دولار/ برميل عام 2015، والأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية وكذلك تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي لا سيما النمو في الدول الآسيوية والتي تُعد السوق الرئيسية للصادرات العربية، تأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في مجموعة الدول العربية سلباً بتلك التطورات، وبلغ نحو 2.8 في المائة عام 2015، وذلك باستبعاد سورية وليبيا، نظراً للظروف التي يشهدها هذان البلدان وعدم توفر بيانات دقيقة حول الأداء الاقتصادي فيهما، الشكل (2).

الشكل (2): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2015 - 2000)



المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطني بالعملة الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس وتحولها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

شهدت معدلات النمو بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة لعام 2015 في مجموعة الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط<sup>(1)</sup> إما تراجعاً محدوداً أو شبه استقرار أو ارتفاع طفيف، بالمقارنة مع معدلات النمو المسجلة في عام 2014، رغم تراجع مستويات الناتج بالأسعار الجارية في تلك البلدان. يُعزى ذلك إلى ارتفاع كميات إنتاج النفط في بعض هذه الدول، لا سيما في كُلٍ من السعودية والعراق والإمارات، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط المسجلة خلال عام 2015 مقارنة بمثيلاتها المسجلة خلال سنة الأساس المعتمدة لحساب بيانات الناتج بالأسعار الثابتة في عدد من هذه الدول، وهو ما أدى إلى تراجع معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تأثر مستويات الناتج بالأسعار الثابتة بدرجة أقل من مستويات الناتج بالأسعار الجارية. ومجموعة سجلت الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط معدل نمو بالأسعار الثابتة بلغ نحو 3.0 في المائة عام 2015 مقابل 2.3 في المائة عام 2014.

وفي مجموعة الدول العربية الأخرى، تأثر أداء النمو الاقتصادي بالأوضاع الداخلية في بعض هذه البلدان. ففي اليمن يُقدر بأن الناتج بالأسعار الثابتة قد انكمش في عام 2015 بحوالي 28.1 في المائة. كما تأثر الناتج سلباً في تونس نتيجة الأوضاع الداخلية التي أثرت بشكل كبير على قطاع السياحة الذي يمثل أحد ركائز الاقتصاد التونسي، وكذلك أضعفت من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي نتيجة ظروف عدم اليقين وهو ما أدى إلى استقرار معدل النمو بالأسعار الثابتة عند مستوى منخفض بلغ 2.3 في المائة عام 2015.

كما تأثر أداء النمو في كل من الأردن ولبنان بالأوضاع الداخلية في الدول المجاورة في سورية والعراق. وتراجع النمو أيضاً في موريتانيا متأثراً بتراجع أسعار الحديد والذهب في الأسواق الدولية، وبترجع الطلب على هاتين السلعتين من المجموعة الأوروبية التي لا تزال تشهد فترة تباطؤ النمو الاقتصادي. كما تراجع النمو في القمر بسبب أزمة عدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لمواصلة الإنتاج وتباطؤ الاستثمار في هذا البلد.

في المقابل، تحسنت معدلات النمو بالأسعار الثابتة المحلية في كل من جيبوتي نتيجة ارتفاع الطلب المحلي بفعل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنشائية القائمة، وفي السودان رغم تأثره بالاضطرابات السياسية في جنوب السودان، وفي مصر بفضل الأداء الجيد لقطاع الخدمات الحكومية وقطاع التشييد والبناء، وفي المغرب، بفضل الأداء الجيد لقطاع الخدمات وتحسن الناتج في قطاع الزراعة. وفي المحصلة النهائية كان أداء الدول العربية المستوردة للنفط أفضل من تلك المُصدرة له حيث بلغ متوسط معدل النمو في دول المجموعة خلال عام 2015 حوالي 4.3 في المائة مقابل 2.3 في المائة عام 2014، الجدول رقم (1).

(1) تضم هذه المجموعة بالإضافة إلى مجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلاً من الجزائر والعراق وليبيا واليمن.

الجدول رقم (1)  
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية  
(2014 و 2015)

(نسب مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية		معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج		معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بأسعار الثابتة*		بأسعار الثابتة		بأسعار الجارية	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
الأردن	2.5	3.1	0.3	0.9	4.7	6.6
الإمارات	3.4	4.6	2.3	3.5	-6.1	3.2
البحرين	3.2	4.5	-1.7	-0.5	-4.8	2.9
تونس	2.3	2.3	-0.3	1.2	-3.1	2.8
الجزائر	3.7	3.8	1.6	1.7	-14.9	1.9
جيبوتي	6.5	6.0	3.7	3.3	9.4	9.1
السعودية	3.5	3.6	1.0	1.1	-14.3	1.3
السودان	3.5	3.3	0.4	0.2	14.3	9.2
العراق	2.4	-2.1	-0.2	-4.7	-25.6	-6.9
عمان	4.1	2.9	-0.1	-0.6	-14.1	4.6
قطر	4.2	4.1	-5.3	-6.6	-20.6	4.1
البحرين	1.2	2.1	-1.3	-0.3	7.6	8.9
الكويت	-0.9	0.0	-5.9	-9.2	-29.9	-6.0
لبنان	1.0	2.0	0.9	1.9	0.1	3.0
ليبيا	-6.4	-24.0	-9.6	-27.3	-15.0	-53.2
مصر	4.2	2.2	1.7	-0.4	-8.1	5.7
المغرب	4.5	2.6	3.4	1.3	-8.1	4.0
موريتانيا	1.9	6.6	-0.5	4.1	-2.7	8.0
اليمن	-28.1	-0.2	-31.0	-3.0	-29.3	-2.0

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2016، وتقديرات من المؤسسات المُعدة للتقرير.  
\* يتم حساب معدل نمو الناتج بأسعار الثابتة استناداً إلى المنهجية المتبعة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد والتي تقوم على احتساب معدل نمو الناتج مقوماً بالدولار وبمتوسط أسعار الصرف السائد عام 2010، وبأسعار الثابتة لسنة الأساس 2010=100، ومن ثم قد تختلف تلك المعدلات عن المعدلات المثلثة لنمو الناتج بأسعار الثابتة وفقاً للمنهجيات المُتبعة في عدد من الدول العربية.

### متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 7888 دولار في عام 2014 إلى حوالي 6872 دولار في عام 2015، مسجلاً بذلك معدل انخفاض بلغ نحو 12.9 في المائة، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)  
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي  
للسنوات 2000 و2005 و2010 و2011 و(2011 - 2015)

(دولار)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	معدل النمو -2014 (%) 2015
قطر	28925	49151	72958	97983	103813	100741	94815	68721	-27.5
الامارات	34837	43989	34614	41686	44233	45376	46313	43041	-7.1
الكويت	17226	36827	39324	50249	53264	50516	43450	29064	-33.1
البحرين	12582	15140	20930	24304	25440	26257	25741	23363	-9.2
السعودية	9255	14068	19113	23594	25139	24816	24499	20828	-15.0
عمان	8121	12388	21147	20618	21071	20281	20485	16892	-17.5
لبنان	4618	5717	10077	10614	11313	11923	12268	12259	-0.1
متوسط الدول العربية	2664	4153	6427	7231	8086	8068	7888	6872	-12.9
الاردن	1742	2300	4329	4622	4850	5152	5375	5506	2.4
الجزائر	1801	3132	4479	5454	5574	5475	5460	4548	-16.7
العراق	871	1296	3605	4739	5438	5903	5355	3883	-27.5
تونس	2246	3216	4166	4291	4180	4244	4328	3909	-9.7
مصر	1557	1279	2775	2924	3350	3373	3476	3734	7.4
المغرب	1298	1973	2844	3079	2948	3147	3238	2945	-9.0
السودان	430	994	1723	1658	2016	1999	2116	2347	10.9
ليبيا	6130	7186	8850	4001	9639	6075	2753	2266	-17.7
جيبوتي	817	911	1340	1434	1523	1592	1691	1800	6.4
موريتانيا	405	623	1080	1180	1110	1153	1216	1155	-5.0
القمر	366	627	764	824	788	856	910	956	5.0
اليمن	622	953	1335	1304	1308	1376	1310	900	-31.3

المصدر: الملحقان (2/2) و(2/8).

\* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج في سنة 2015.

وسجلت السودان أعلى معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج، بمعدل بلغ نحو 10.9 في المائة متبوعة بمصر بمعدل بلغ نحو 7.4 في المائة. وباستثناء هذين البلدين بالإضافة إلى جيبوتي والأردن والقمر، سجلت بقية الدول العربية انخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويرجع ذلك بالأساس إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب تقل عن معدلات نمو عدد السكان.

حافظت قطر على ترتيبها من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج حيث بلغ نحو 68721 دولار أمريكي مقابل 94815 دولار خلال عام 2014، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج قد شهد انخفاضاً بلغت نسبته نحو 27.5 في المائة عام 2015 وهو ما يُعزى إلى انكماش مستويات الناتج بالأسعار الجارية. جاءت اليمن نتيجة للظروف التي

تشهدها في المرتبة الأخيرة بمتوسط نصيب الفرد بلغ نحو 900 دولار. بذلك تقلصت نسبة مستوى نصيب الفرد من الناتج إلى أقل مستوى لنصيب الفرد من الناتج في البلدان العربية من حوالي 104 ضعف في عام 2014 إلى 76 ضعف في عام 2015.

أما فيما يتعلق بمعدل النمو المرجح لمتوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول العربية ككل، فقد ارتفع ليبلغ حوالي 0.15 في المائة عام 2015 بالمقارنة مع انكماش بلغ نحو 0.45 في المائة عام 2014. تباينت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة الوطنية بين الدول العربية، حيث بلغت أقصاها في جيبوتي بمعدل 3.7 في المائة، وذلك للأسباب المذكورة آنفاً.

### الأسعار

استقرت معدلات التضخم في الدول العربية، -مقاسة بمتوسط معدل التغير غير المرجح في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين- تقريباً عند نفس المستوى المسجل عام 2014 البالغ 6.1 في المائة. وهو ما يرجع إلى عدد من العوامل ذات التأثيرات المتباينة، ففي حين استقرت أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية عند مستويات منخفضة نتيجة انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية، شهدت أسعار المحروقات في بعض البلدان العربية ارتفاعاً نظراً لاتجاه حكومات بعض الدول العربية إلى إصلاح نظم الدعم. من جانب آخر، كانت هناك ضغوطاً تضخمية في بعض الدول العربية التي تتبنى نظاماً مرناً للصرف ناتجة عن ارتفاع قيمة الدولار مقابل العملات المحلية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المحلية لبعض السلع المستوردة في بعض هذه الدول. تجدر الإشارة في هذا الصدد أنه وعلى الرغم من استقرار معدل التضخم في الدول العربية خلال عامي 2014 و2015 إلا أنه يبقى مرتفعاً قياساً بباقي المجموعات الجغرافية الأخرى وهو ما يُعزى إلى التحديات التي تواجه أسواق السلع والخدمات في الدول العربية ومن أبرزها ضعف المرونة الانتاجية وغياب المنافسة، واستمرار وجود بعض التشوهات الهيكلية التي تحول دون رفع مستوى كفاءة الانتاج والتوزيع والتسعير.

تباينت معدلات التضخم بين الدول العربية، حيث سجلت أقصاها في اليمن بسبب الظروف الداخلية وتوقف سلاسل إمداد السلع الأساسية. كما كان التضخم مرتفعاً في السودان نتيجة تعطل شبكات إمداد السلع الأساسية بعد توقف التجارة الخارجية مع جنوب السودان وتأثير الجفاف على المعروض من المنتجات الزراعية. وسجلت مصر معدل تضخم بلغ نحو 10.4 في المائة نتيجة تخفيض قيمة الجنية المصري أمام الدولار وبدء رفع الدعم عن الوقود وبعض السلع الغذائية. وسجلت ليبيا معدل تضخم بلغ نحو 8.0 في المائة نتيجة انقطاع شبكات إمداد السلع الأساسية متأثرة بالظروف التي تشهدها. وسجل عدد من الدول العربية معدلات تضخم تراوحت بين منخفضة إلى معتدلة، في الوقت الذي تراجع فيه مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في كل من الأردن، ولبنان، الجدول رقم (3).



الجدول رقم (3)  
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك  
2000 و2005 و(2010 - 2015)

(نسب مئوية)

الدول العربية	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاردن	0.7	3.5	5.0	4.2	4.5	4.8	2.9	-0.9
الإمارات	1.3	6.2	0.9	0.9	0.7	1.1	2.3	4.1
البحرين	-0.7	2.6	2.0	-0.4	2.8	3.3	2.7	1.8
تونس	2.8	1.4	4.4	3.5	5.1	5.8	4.9	4.9
الجزائر	0.3	1.4	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8
جيبوتي	2.0	3.1	4.0	5.1	3.7	2.5	2.9	2.7
السعودية	-1.1	0.5	3.8	3.7	2.9	3.5	2.7	2.2
السودان	8.0	8.5	13.0	18.1	31.9	36.5	36.9	16.9
العراق	5.0	37.0	2.4	5.6	6.1	1.9	2.2	1.3
عمان	-1.2	1.9	3.2	4.0	2.9	1.2	1.0	0.1
فلسطين	2.8	3.5	3.7	2.9	2.8	1.7	1.7	1.4
قطر	1.7	8.8	-2.4	1.9	1.9	3.1	3.3	1.7
القمر	5.9	3.0	3.9	2.2	5.9	1.6	1.3	2.0
الكويت	1.6	4.1	4.5	4.9	3.2	2.7	2.9	3.3
لبنان	-0.4	-0.7	5.1	5.0	6.6	4.8	1.9	-3.7
ليبيا	-2.9	2.7	2.5	15.9	6.1	2.6	2.8	8.0
مصر	2.8	8.8	11.7	10.1	7.1	9.5	10.1	10.4
المغرب	1.9	1.0	1.0	0.9	1.3	1.9	0.4	1.6
موريتانيا	3.3	12.1	6.3	5.7	4.9	4.1	3.8	0.5
اليمن	11.0	9.9	11.2	19.5	9.9	11.0	8.2	30.0
متوسط الدول العربية	2.1	6.1	4.5	5.9	7.5	9.4	6.0	6.1

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

### الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي

تعد السمة الغالبة على الاقتصاد العربي المعاصر هي طابعه الريعي الذي يعكس هيكلية الاقتصاد العربي في النصف قرن المنصرم، حيث شكلت سلعتي النفط والغاز المكون الأكبر من مكونات الناتج العربي المحلي الإجمالي، والمحدد الرئيسي لعدد من مؤشرات ومتغيرات الاقتصاد الكلي، كمؤشرات الدخل والاستثمار والإنفاق والتضخم والتشغيل والهجرة وموازن التجارة والمدفوعات، وهو ما يجعل الاقتصادات العربية تتأثر بشكل كبير بكميات انتاج وأسعار النفط والغاز سلباً أو إيجاباً. يعد عام 2015 من أبرز السنوات التي شهدت انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفضت أسعاره في الأسواق العالمية بنسبة 49 في المائة وهو ما أثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي وهيكل المساهمة القطاعية للنتاج المحلي الإجمالي للدول العربية، الجدول (4) والملحق (4/2).

الجدول رقم (4)  
الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي للدول العربية  
2005 و 2010 و 2014 و 2015

(نسب مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
- 2014 2015	-2013 2014	- 2005 2010	2015	2014	2010	2005	
-25	-3.1	11.3	48.4	57.5	57.9	60.2	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
1.3	2.8	12.2	5.8	5.1	6.1	6.1	الزراعة
-41.8	-7.9	10.1	22.6	34.6	34.4	37.7	الصناعات الاستخراجية
-0.6	5.3	12.3	11.0	9.9	9.6	9.6	الصناعات التحويلية
1.1	6.6	15.2	9.0	7.9	7.8	6.8	باقي قطاعات الإنتاج
6.1	4.9	13.6	51.4	43.1	41.4	38.9	اجمالي قطاعات الخدمات منها:
9.6	4.6	14.5	15.3	12.4	11.4	10.3	الخدمات الحكومية
-136.7	4.4	5.9	0.22	-0.6	0.8	1.1	صافي الضرائب غير المباشرة:
-10.9	0.5	12.2	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (3/2) و(4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.  
\*معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

توزعت المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2015 بحيث بلغت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي 48.4 في المائة. ساهمت من بينها الصناعة الاستخراجية بنحو 22.6 في المائة من الناتج، والصناعات التحويلية بنحو 11.0 في المائة، والزراعة بنحو 5.8 في المائة بينما ساهمت بقية القطاعات الإنتاجية بنحو 9.0 في المائة. شكلت مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية ما نسبته 24.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ونسبة مساهمة الخدمات الاجتماعية بلغت 27.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منها 15.3 في المائة تشكل مساهمة قطاع الخدمات الحكومية، الملحقان (3/2) و(4/2).

شهدت مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي العربي تغيرات ملحوظة في العام 2015 مقارنة مع مستوياتها في العام السابق حيث تراجعت مساهمة قطاع الإنتاج السلعي إلى 48.4 في المائة عام 2015 مقارنة بنحو 57.5 في المائة عام 2014 وبنسبة انخفاض بلغت 25 في المائة، ويعود ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي قاد بدوره إلى تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية من 34.6 في المائة في العام 2014 إلى 22.6 في المائة في العام 2015 وبمعدل انكماش بلغ حوالي 41.8 في المائة. في المقابل ارتفعت نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج من 9.9 في المائة عام 2014 إلى 11.0 في المائة في العام 2015 فيما تراجعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 0.6 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.3 في المائة عام 2014. وساهمت الزراعة بنسبة 5.8 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015 مقارنة بـ 5.1 في المائة في العام 2014، ونمت بمعدل 1.3 في المائة.

وساهمت بقية قطاعات الإنتاج السلعي بنسبة حوالي 9.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 مقارنةً بحوالي 7.9 في المائة في العام 2014 وحققت معدل نمو بلغ 1.1 في المائة، ملحق (3/2)، (4/2).

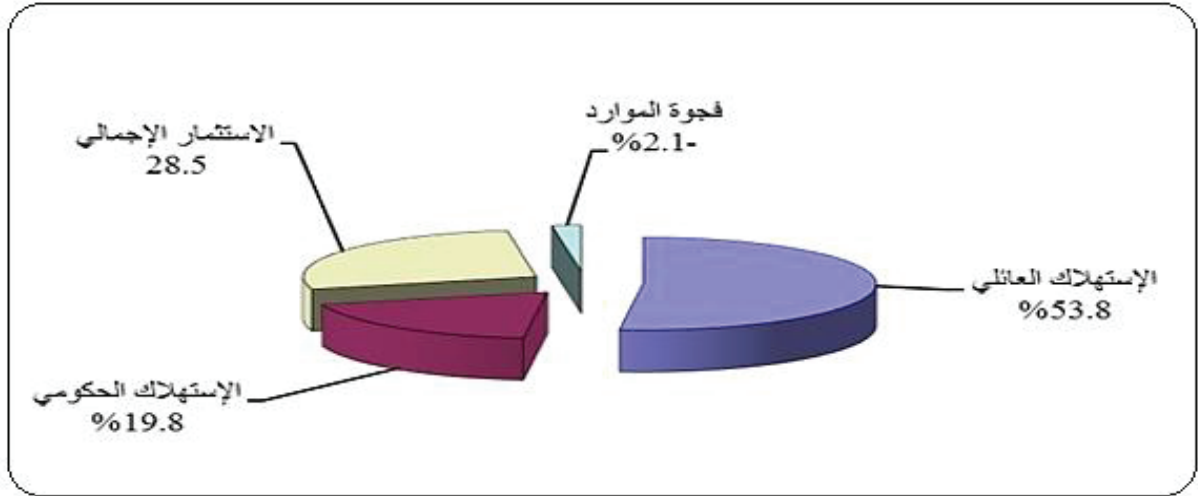
ارتفعت مساهمة قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015، إلى حوالي 51.4 في المائة مقارنةً بنمو 43.1 في المائة في العام 2014 وبمعدل نمو للقيمة المضافة للقطاع بلغ 6.1 في المائة. جاء جُل هذا الارتفاع بتأثير انخفاض نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية والنفط في الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ معدل نمو ناتج قطاع الخدمات الإنتاجية في العام 2015 حوالي 4.0 في المائة، وبلغت نسبة نمو الخدمات الاجتماعية 7.9 في المائة. توزعت مساهمة قطاعات الخدمات على 15.3 في المائة لمساهمة الخدمات الحكومية في الناتج، و36.1 في المائة لمساهمة الخدمات غير الحكومية والبقية مساهمة الضرائب غير المباشرة.

### الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

تأثرت بنود الإنفاق بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2015 وتغيرت تبعاً لذلك هيكلية الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق للعام 2015، حيث توزع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق في العام 2015 بنحو 53.8 في المائة للاستهلاك العائلي، و19.8 في المائة للاستهلاك الحكومي، و28.5 في المائة للاستثمار. ارتفعت نسبة الاستهلاك النهائي من 63.6 في المائة عام 2014 إلى 73.6 في المائة عام 2015 فيما سجلت حصة الاستثمار الكلي من الناتج زيادة طفيفة، إذ ارتفعت نسبتها من 25.6 في المائة عام 2014 إلى 28.5 في المائة عام 2015، الملحقان (5/2) و(6/2).

قابل الزيادات الإجمالية في مستويات الاستهلاك النهائي والاستثماري، تسجيل فجوة موارد سالبة بنسبة 2.1 في المائة في العام 2015 نتيجة الانخفاض الكبير للصادرات في مقابل فجوة موجبة للموارد في عام 2014 شكلت حوالي 10.8 في المائة. كان من نتاج التطورات التي شهدتها الدول العربية خلال العام تراجع معدل نمو الاستهلاك النهائي من 7.5 في المائة في العام 2014 إلى 3.0 في المائة في العام 2015، وكذلك انخفاض مستويات الاستثمار بنسبة 0.9 في المائة في عام 2015 مقارنةً بنمو بلغ 5.1 في المائة عام 2014، الجدول (5) والشكل (3).

الشكل (3): توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2015



المصدر: الملحق (5/2).

الجدول رقم (5)  
الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق  
2005 و2010 و2014 و2015

(نسبة مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				
2015 - 2014	2014 - 2013	2010-2005	2015	2014	2010	2005	
3.0	7.5	12.9	73.6	63.6	61.7	59.8	الإستهلاك النهائي
5.2	6.8	13.3	53.8	45.5	46.4	44.0	الإستهلاك العائلي
-2.5	9.2	11.5	19.8	18.1	15.3	15.8	الإستهلاك الحكومي
-0.9	5.1	17.1	28.5	25.6	27.4	22.1	الاستثمار الإجمالي
..	..	..	-2.1	10.8	10.9	18.1	فجوة الموارد
-27.4	-5.7	10.5	42.1	51.6	50.2	54.1	صادرات السلع والخدمات
-3.6	5.4	14.1	44.2	40.8	39.2	35.9	واردات السلع والخدمات
-10.9	0.5	12.2	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (5/2) و(6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

تظهر مؤشرات توزيع الاستهلاك النهائي بين الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي تراجع معدل النمو للاستهلاك العائلي من 6.8 في المائة إلى 5.2 في المائة على التوالي في عامي 2014 و2015، فيما تراجع الاستهلاك الحكومي الذي نما بنسبة 9.2 في المائة عام 2014 ليُسجل انكماشاً بنسبة 2.5 في المائة في العام 2015. والأمر كذلك بالنسبة للاستثمار، الذي تراجع بنسبة 0.9 في المائة عام 2015 مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.1 في المائة في العام 2014.

والمحصلة أن انخفاض أسعار النفط قد انعكس سلبياً على قيمة الصادرات الكلية وبالتالي على مستويات الاستهلاك بشقيه الحكومي والعائلي وعلى الاستثمار والواردات، وأفضى في المجمل إلى انكماش مستويات الناتج بالأسعار الجارية في الدول العربية بنسبة 10.9 في المائة خلال عام 2015 مقارنة بمعدل نمو 0.5 في المائة في العام 2014.

أظهرت مؤشرات متوسط نصيب الفرد العربي من الاستهلاك في العام 2015 بلوغ متوسط الاستهلاك الإجمالي للفرد العربي في اليوم إلى 13.85 دولار عام 2015، ولكن المتوسط يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، ف فيما بلغ أعلاه في قطر بمتوسط 83.74 دولار في اليوم كان في موريتانيا 2.76 دولار. وتتوزع الدول العربية في هذا المؤشر بين دول متوسط نصيب الفرد فيها من الاستهلاك أعلى من المتوسط العربي وتشمل كل من قطر، الإمارات، الكويت، البحرين، السعودية، عُمان، لبنان، والأردن، ودول يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك مقارنة بالمتوسط العربي وتشمل كل من مصر، تونس، العراق، الجزائر، المغرب، جيبوتي، ليبيا، السودان، القمر، اليمن، وموريتانيا.

أما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي على مستوى الدول العربية. فرغم استمرار تراجعته بشكل طفيف عام 2015 ليصل إلى 10.12 دولار في اليوم، إلا أنه تفاوت كثيراً بين الدول، إذ بلغ أعلاه في الإمارات عند مستوى 67.75 دولار في اليوم، وسجل أدناه في موريتانيا بحوالي 2.21 دولار في اليوم. توزعت الدول العربية بين دول يفوق فيها متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص المتوسط العربي وهي: الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، لبنان، السعودية، عُمان، والأردن، ودول يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص عن المتوسط العربي وتشمل بقية الدول العربية وبترتيب أقرب إلى ما كان عليه في مؤشرات متوسط الاستهلاك الإجمالي للفرد.

أما فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي للفرد في الدول العربية في العام 2015 فقد بلغ حوالي 3.73 دولار في اليوم بتراجع طفيف عن مستواه للعام الماضي، وسجلت أعلى المستويات في قطر بحوالي 40.46 دولار في اليوم وأقلها في موريتانيا بحوالي 0.55 دولار. واستقرت متوسطات الاستهلاك الحكومي للفرد على مستوى الدول فوق المتوسط العربي في دول الخليج ومعها لبنان، فيما انخفضت دون المتوسط في باقي الدول العربية، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)  
متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي في عام 2015  
(دولار في اليوم)

الإستهلاك الحكومي للفرد	الإستهلاك العائلي للفرد	الإستهلاك الاجمالي للفرد	
40.46	43.27	83.74	قطر
10.92	67.75	78.67	الامارات
23.94	35.40	59.34	الكويت
11.49	30.52	42.01	البحرين
16.60	22.92	39.52	السعودية
14.99	20.01	35.00	عمان
4.25	29.62	33.87	لبنان
2.97	12.93	15.89	الاردن
3.73	10.12	13.85	مجموع الدول العربية
1.24	8.62	9.86	مصر
2.06	7.50	9.55	تونس
1.94	7.57	9.51	العراق
2.73	5.02	7.75	الجزائر
1.57	4.91	6.48	المغرب
1.51	4.40	5.92	جيبوتي
3.10	2.68	5.78	ليبيا
0.55	4.42	4.97	السودان
0.65	2.75	3.40	القمر
0.46	2.36	2.83	اليمن
0.55	2.21	2.76	موريتانيا

المصدر : الملحقان (5/2) و (8/2).  
\* تم ترتيب الدول تنازليا على أساس متوسط نصيب الفرد في الاستهلاك الاجمالي .

### الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

تراجعت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 2015 إلى نحو 26.3 في المائة، مقارنةً بنحو 36.4 في المائة لعام 2014 نتيجة تراجع مستويات الادخار بنسبة 35 في المائة عام 2015. يعكس هذا التراجع التأثير الملحوظ لانخفاض عوائد صادرات النفط، حيث تحملت حصة الادخار جُل هذا التأثير، إذ لم تنخفض فقط حصة الادخار من الناتج، بل واتجهت بعض الحكومات، والشركات والأفراد، لمواجهة تراجع العوائد والدخول بالسحب من المدخرات السابقة، أو الاستدانة للحفاظ على مستويات الانفاق والاستهلاك ولو بحددها الأدنى.

وعلى مستوى الدول اختلفت معدلات الادخار وتراوحت بين 58.6 في المائة، في قطر و26.7 في المائة لفجوة الادخار في جزر القمر، وتوزعت باقي الدول بين دول تجاوزت نسبة الادخار بها المتوسط العربي البالغ 26.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل مُرتبة تنازلياً كلٍ من: قطر، الجزائر، البحرين، الإمارات، الكويت، السعودية، عُمان ودول تراجعت معدلات الادخار بها دون المتوسط العربي، وهي بالترتيب كلٍ من: السودان، المغرب، موريتانيا، العراق، تونس، ليبيا، مصر، والبقية حققت معدلات سالبة للادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني وجود فجوة في الموارد المحلية، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)  
معدل الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي  
ومعدل نمو الاستثمار في الدول العربية 2015

الدولة	معدل الادخار (%)	معدل الاستثمار (%)	معدل نمو الاستثمار (%)
مجموع الدول العربية	26.3	28.5	-0.9
الاردن	-3.1	18.4	-19.8
الامارات	34.0	28.7	10.8
البحرين	37.5	19.3	13.0
تونس	10.8	19.4	-13.6
الجزائر	39.1	48.9	-8.7
جيبوتي	-16.7	17.3	5.6
السعودية	25.7	34.6	4.1
السودان	25.1	20.5	21.6
العراق	12.9	13.6	-42.3
عمان	27.4	35.2	15.3
قطر	58.6	38.8	-4.2
القمر	-26.7	10.5	10.1
الكويت	30.2	25.0	7.6
لبنان	-0.7	27.9	-0.2
ليبيا	9.8	4.6	-41.4
مصر	5.9	14.4	14.4
المغرب	21.3	30.2	-18.7
موريتانيا	14.9	34.3	-17.9
اليمن	-11.3	5.8	-75.6

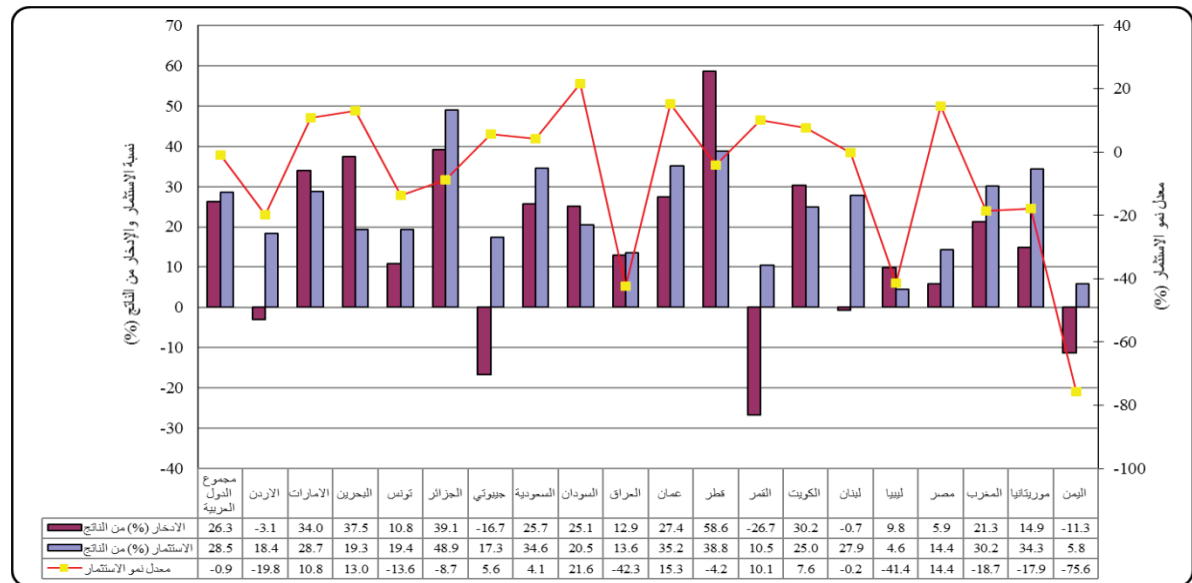
المصدر: النسب المحسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

أما فيما يتعلق بمستويات الاستثمار في البلدان العربية فقد انخفضت خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014، رغم ارتفاع حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من 25.6 في المائة في العام 2014، إلى 28.5 في المائة في العام 2015، وهو ما يُعزى إلى الانخفاض الكبير المسجل في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مستوى الدول فرادى كان التفاوت واضحاً، حيث بلغت معدلات الاستثمار أعلى مستوياتها في الجزائر وبنسبة حوالي 48.9 في المائة، وسجلت

أدناها في ليبيا بنسبة 4.6 في المائة. توزعت بقية الدول بين دول فاقت معدلات الاستثمار بها المتوسط العربي البالغ 28.5 في المائة وهي على التوالي كل من: الجزائر، قطر، عُمان، السعودية، موريتانيا، المغرب، الإمارات، فيما سجلت بقية الدول معدلات استثمار دون المتوسط العربي.

كما سبق الإشارة، تراجع مستوى الاستثمار في الدول العربية في العام 2015، بنسبة 0.9 في المائة مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2014. على مستوى الدول العربية فُرادى، سجلت السودان أعلى معدلات نمو للاستثمار في الدول العربية بلغ 21.6 في المائة، سجلت مستويات الاستثمار في اليمن انكماشاً بنسبة 75.6 في المائة. في المقابل حققت ثمان الدول العربية زيادة في مستويات الاستثمارات تمثلت في كل من: السودان، عُمان، مصر، البحرين، الإمارات، القمر، الكويت، جيبوتي، فيما سجل الاستثمار انكماشاً في بقية الدول العربية في العام 2015. يعزى التراجع في مستويات الاستثمار على مستوى الدول العربية خلال عام 2015 إلى تضافر مجموعة من الأسباب، تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي ومعدلات نمو اقتصادات دول المنطقة إضافة إلى الظروف غير المواتية للاستثمار في بعض الدول العربية، والتراجع الحاد في حصيلة الصادرات النفطية، وانعكاس ذلك على عدد من المشروعات الاستثمارية في الدول العربية، الجدول (7) والشكل (4).

الشكل (4): معدل الاستثمار والادخار في الدول العربية (2015)



المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و(6/2).



### صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد

تأثرت حصيلة الصادرات العربية كما هو الحال بالنسبة لباقي مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي سلباً، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار الصادرات النفطية المكون الأساسي في الصادرات السلعية العربية، حيث تراجع قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات من 1407 مليار دولار في العام 2014، إلى 1022 مليار دولار في العام 2015 وبنكماش بلغت نسبته 27.4 في المائة، وهو ما يُعزى في جانب منه إلى تأثير انخفاض قيمة الصادرات النفطية من 596 دولار عام 2014 إلى 325.4 مليار دولار عام 2015، بتراجع بلغت نسبته 45 في المائة.

في ذات الوقت بلغت قيمة الواردات العربية من السلع والخدمات في العام 2015 حوالي 1072 مليار دولار، مقابل 1113 مليار دولار في العام 2014، وبنسبة انخفاض بلغت 3.7 في المائة. وبذلك بلغ حجم التجارة الخارجية العربية الإجمالي في العام 2015، حوالي 2094.5 مليار دولار.

شهد الميزان التجاري العربي في العام 2015 انخفاضاً قوياً في مستوى تغطية الصادرات العربية للواردات، حيث تراجعت من 126.4 في المائة في العام 2014، إلى 95.2 في المائة في العام 2015، أي بانخفاض نسبته حوالي 31.2 نقطة مئوية. أما على مستوى الدول تُظهر البيانات أن نسبة الصادرات إلى الواردات سجلت أعلى مستوى لها في قطر، حيث بلغت نسبة 155.7 في المائة، فيما بلغت أدناها في اليمن وبنسبة تغطية 28.9 في المائة.

توزعت بقية الدول بين دول تجاوزت نسبة تغطية الصادرات للواردات المتوسط العربي البالغ 95.2 في المائة وهي مرتبة تنازلياً على النحو التالي: قطر، البحرين، السودان، الكويت، ليبيا، الإمارات، ودول تراوحت نسبة التغطية فيها بين 50 و100 في المائة وهي: العراق، السعودية، عُمان، المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، الأردن، مصر، لبنان، فيما انخفضت نسبة التغطية دون الـ 50 في المائة في كل من جيبوتي والقُمر واليمن. يتضح من ذلك إن معظم الدول العربية تعاني من عجز في الميزان التجاريين، الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)  
نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية 2014 - 2015

الدولة	صادرات/واردات 2014	صادرات/واردات 2015
مجموع الدول العربية	126.4	95.2
الاردن	59.3	63.4
الامارات	125.7	106.2
البحرين	161.3	152.5
تونس	80.4	78.6
الجزائر	95.5	69.7
جيبوتي	33.8	35.0
السعودية	138.8	87.0
السودان	109.3	142.8
العراق	146.9	98.2
عمان	135.5	88.0
قطر	226.9	155.7
القمر	30.4	30.4
الكويت	217.0	117.9
لبنان	50.4	50.3
ليبيا	77.7	111.1
مصر	63.1	61.0
المغرب	72.7	80.9
موريتانيا	69.8	68.8
اليمن	69.5	28.9

المصدر : النسب محسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و(6/2).

## الأداء الاقتصادي والفقير في الدول العربية

### تطور مؤشرات الفقر

يتوقع أن تكون معدلات الفقر قد زادت في عدد من تلك الدول نظراً لتراجع النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وانخفاض قيمة تحويلات العاملين بالدول العربية المصدرة للنفط، وتأخر انتعاش الاقتصاد العالمي، والأوضاع الداخلية ونزوح السكان من بعض الدول العربية مثل سورية والعراق وليبيا واليمن إلى دول عربية أخرى. في هذا الخصوص، تُقدر أعداد الذين أرغموا على الهجرة من أماكن إقامتهم الأصلية بحوالي 6.6 مليون في سورية، و3.2 مليون في العراق، و2.5 مليون باليمن و0.4 مليون في ليبيا<sup>(2)</sup>.

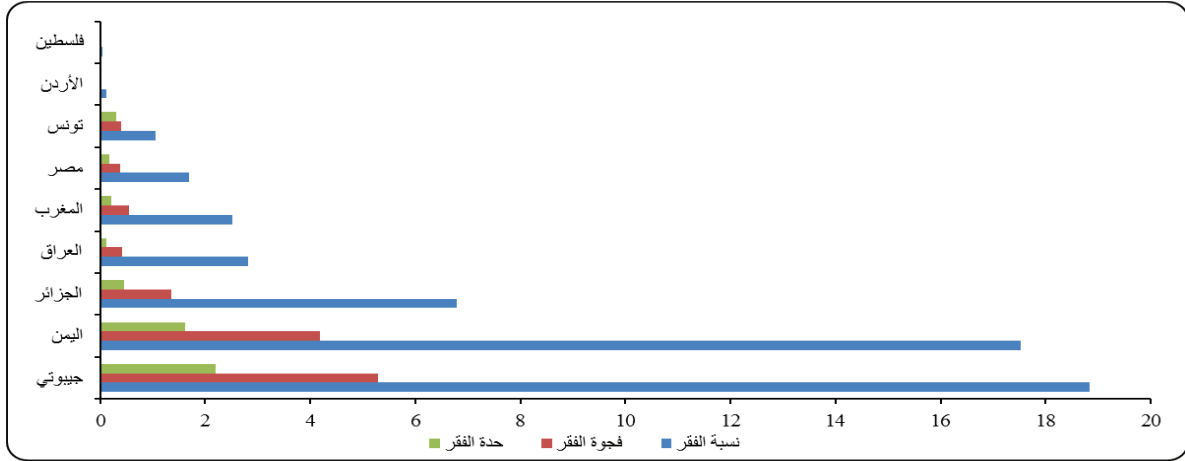
رغم عدم توفر بيانات حديثة حول مؤشرات الفقر في الدول العربية، إلا أن آخر بيانات متاحة تشير إلى التباين الواضح بين هذه الدول حيث تتراوح تلك النسب وفق خطوط الفقر الوطنية بين أكثر من 40 في المائة في كل من جيبوتي، والسودان والصومال وإلى أقل من 10 في المائة كما في الجزائر والمغرب، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رغم عدم توفر بيانات حديثة عن نسب الفقر في تلك الدول ويشار في هذا الصدد إلى نجاح موريتانيا في خفض نسبة الفقر إلى نحو 31 في المائة وفق آخر المسوحات التي تم تنفيذها في هذا المجال مقارنة بنحو 40 في المائة لنسبة الفقر المسجلة عام 2008، الملحق (7/2).

تمثل مؤشرات نسبة الفقر، وفجوة الفقر وحدة الفقر أكثر مؤشرات الفقر استخداماً في أدبيات التنمية وتقع قيمها بين الصفر والواحد الصحيح (أو 100 في المائة)، ويدل ارتفاعها على زيادة مستويات الفقر. ويقاس مؤشر نسبة الفقر (أو مؤشر تعداد الرؤوس) نسبة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر، بينما يقاس مؤشر فجوة (عمق) الفقر متوسط الفرق بين دخل الفقراء وخط الفقر، ويقاس مؤشر حدة الفقر متوسط مربعات نفس ذلك الفرق.

وتكمن أهمية مؤشري فجوة (عمق) الفقر، وحدة الفقر في أنهما يوليان أهمية أكبر لوضع الفقراء ومدى ابتعاد دخلهم عن خط الفقر. حيث أن فجوة وحدة الفقر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنسب الفقر، فإنها تكون مرتفعة متى كانت نسب الفقر مرتفعة، وبالعكس. على هذا الأساس، فإن جيبوتي واليمن هي من أكثر دولتين ينتشر فيهما الفقر المدقع بينما تمثل كل من فلسطين والأردن من أقل الدول العربية انتشاراً للفقر، الشكل (5).

Atlantic Council - Rafik Hariri Center For the Middle East and United States Institute of Peace (2016): <sup>(2)</sup> "Rebuilding Societies: Strategies for Resilience and Recovery in Times of Conflict"

الشكل (5): مؤشرات الفقر حسب خط الفقر الدولي (وفق آخر بيانات متاحة)

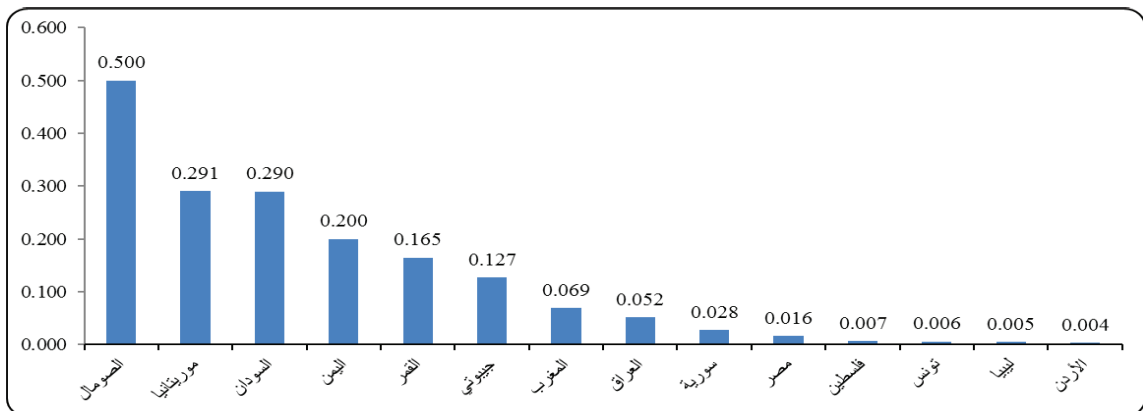


المصدر: البنك الدولي، شبكة مراقبة الفقر في العالم.

### مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

وفقاً لدليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يقيس درجة الحرمان الفردي من النفاذ للخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، فإن ترتيب الدول العربية وفق آخر البيانات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية لعام 2015، يضع الصومال كأفقر دولة عربية متبوعة بكل من موريتانيا والسودان واليمن. بينما كانت كل من الأردن وليبيا وتونس من أقل الدول العربية فقراً نظراً بالخصوص إلى أن مستويات التعليم والصحة في تلك الدول تعتبر جيدة بالمقارنة مع الدول الأخرى من حيث متوسط دخل الفرد، الشكل (6) (3).

الشكل (6): دليل الفقر متعدد الأبعاد في بعض الدول العربية (وفق آخر بيانات متاحة)



المصدر: الأمم المتحدة (2015)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

(3) وفقاً لهذا الدليل يمنح كل فرد درجة وفقاً لأوجه الحرمان الثلاثة (الصحة والتعليم ومستوى المعيشة) موزعة بين عشرة مؤشرات فرعية، ثم تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من وجوه الحرمان، بحيث أن العلامة القصوى هي 10، والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو 3، أي أن علامة 3 أو أكثر تدل على وجود فقر متعدد الأبعاد. وعلى هذا الأساس كلما ارتفعت قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد زادت درجة الفقر وبالعكس.

رغم أن مؤشر الفقر المبني على هذا الدليل لا يقتصر على تعريف الفقر من خلال الدخل فحسب، إلا أن بعض المؤشرات الفرعية على غرار التعليم والصحة هي بذاتها مرتبطة بالدخل، وبالتالي فإن هذا المؤشر بمفرده قد لا يعبر على جوانب أخرى لرفاه الفرد.

#### الأبعاد الأخرى للفقر: منهجية الاستطاعة

نظراً لمحدودية مفهوم "فقر الدخل" أي تعريف الفقر باستخدام حد أدنى للدخل، للتعبير عن المناحي المتعددة لرفاه الإنسان، فقد اتجهت أدبيات علوم الاقتصاد والاجتماع إلى استخدام تعاريف أوسع للفقر. ومن أبرز المساهمات في ذلك الخصوص منهجية الاستطاعة التي اقترحها الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، أمريتا سن. تقوم هذه المنهجية على تعريف الفقر على أنه يُعبّر عن مقدرة الناس على توفير خيارات متعددة في الحياة، أي أن يكونوا قادرين على القيام بكل ما من شأنه أن يحقق نوع الحياة الذي يرغبون فيه. من هذا المنطلق، فإن الفقر يكمن في عدم توفر عدد من المقدرات مثل المقدرة على كسب دخل كاف، وعلى التعلم أو التمتع بصحة جيدة، والشعور بالأمن وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة.

رغم صعوبة إعطاء مضمون كمي لتعريف الفقر وفق منهجية الاستطاعة، إلا أن هناك استطلاعات للرأي تُعبّر ولو بشكل تقريبي عن مدى رضا الأفراد على نوعية الحياة التي يعيشونها من حيث توفر عدد من المقدرات. ومن بين تلك الاستطلاعات، استطلاع مؤسسة جالوب (Gallup Poll) الذي يُصدر مؤشر الرضا عن الحياة (Life Satisfaction Index)<sup>(4)</sup>.

#### تطور مؤشرات توزيع الدخل

وفقاً لآخر بيانات متوفرة عن درجة تفاوت توزيع الدخل في الدول العربية بالمقارنة مع أقدم بيانات متاحة وباستخدام مؤشر جيني الذي يقيس حالة توزيع الدخل، فإن درجة التفاوت في توزيع الدخل قد انخفضت في أغلب تلك الدول، وارتفعت في كل من جيبوتي وسورية وفلسطين، وظلت مستقرة في قطر، الشكل (7).

(4) World Bank (2016), MENA Economic Monitor: Syria Reconstruction for Peace, April.

الشكل (7): تطور مؤشر جيني لتوزيع الدخل (نسبة مئوية) (وفق آخر بيانات متاحة)



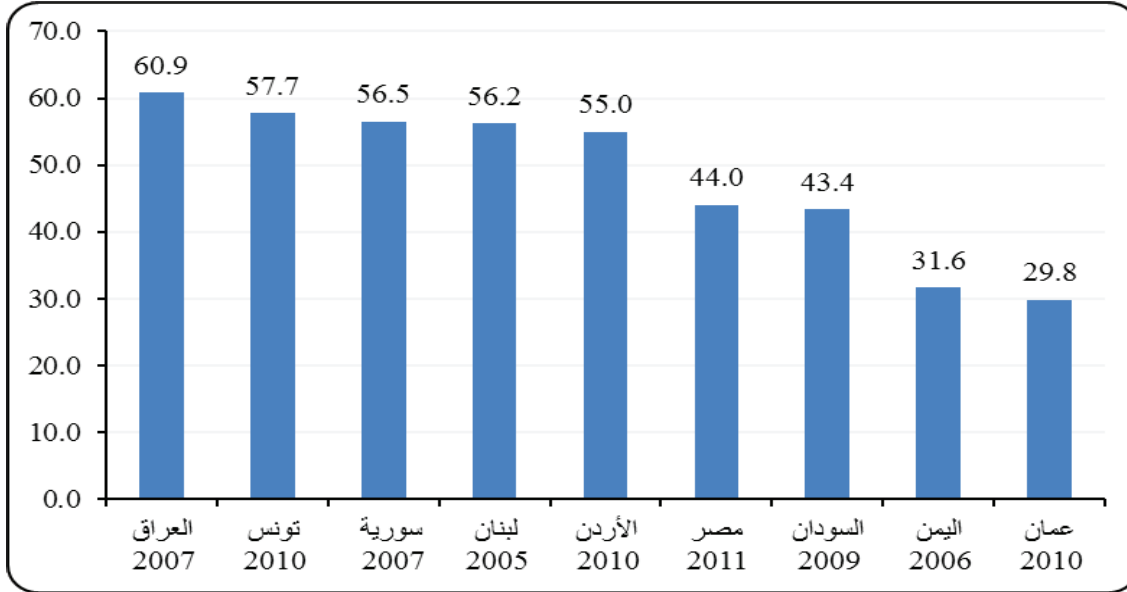
المصدر: الملحق (7/2).

باعتبار أن مؤشر جيني وحده غير كافٍ للتعبير عن درجة اللامساواة في توزيع الدخل حيث أنه لا يعبر عن التوزيع النسبي للدخل أو الإنفاق بين شرائح الدخل المختلفة، فإن مقارنة مستويات شرائح الدخل المختلفة تعتبر مُكملة لمؤشر جيني. في هذا الخصوص، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) عام 2014 بإصدار تقرير عن الطبقة الوسطى في الدول العربية. وعلى عكس التعاريف المستخدمة في أدبيات توزيع الدخل التي عادة ما تعرف الطبقة الوسطى على أنها تشمل كل من يتراوح دخله بين نسب مئوية مُحددة من منحى توزيع الدخل، مثلاً بين عشرين في المائة وثمانين بالمائة، فإن التعريف الذي تم اتباعه في التقرير يقيس نسبة الطبقة الوسطى بالأشخاص أو مجموعة الأشخاص الذين يكون مستوى الاستهلاك لديهم أعلى من قيمة خط الفقر الواسع بينما تكون قيمة استهلاك السلع والخدمات غير الضرورية لديهم تساوي أو أقل من قيمة خط الفقر الأدنى<sup>(5)</sup>.

بناءً على هذا التعريف، يتوزع الدخل وفقاً لمجموعات الدخل بين الطبقة الفقيرة التي تضم كل من يقل استهلاكه عن خط الفقر الأدنى، والطبقة الهشة المكونة من الذين يقع مستوى استهلاكهم بين خط الفقر الأدنى وخط الفقر الأعلى، والطبقة الوسطى كما عرفت سابقاً، والطبقة الغنية التي تشمل كل من يتجاوز قيمة استهلاكهم للكماليات قيمة الحد الأدنى للفقر. واعتمد في هذا التقسيم على بيانات مسوحات ميزانيات الأسرة في عدد من الدول العربية، وقدرت نسبة الطبقة الوسطى كما هو مبين أدناه، الشكل (8).

<sup>(5)</sup> ESCWA (2014) Arab Middle Class: Measurement and Role in Driving Change, United Nations, Beirut- Lebanon.

الشكل (8): نسبة الطبقة الوسطى من السكان في بعض الدول العربية (نسبة مئوية)



المصدر: ESCWA (2014) p.35

تكمن أهمية الطبقة الوسطى في أنها رافد من روافد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعنصر هام للنهوض برأس المال البشري من خلال دورها في تكوين جيل من الشباب المتعلمين، ومكّون هام للطلب وبالتالي دافع للاستثمار والنمو الاقتصادي. كما ترتبط الطبقة الوسطى بتطور المؤسسات السياسية والتأسيس إلى إطار تشاركي في التنمية واتخاذ القرارات.

باستخدام تعريف مختلف للطبقة الوسطى، على أساس الأفراد الذين يقع دخلهم بين 10 دولار و100 دولار باليوم باستخدام الدولار المكافئ للقوى الشرائية، صنفت دراسة حديثة الدول العربية وفق معيارين. المعيار الأول هو حجم الطبقة الوسطى والمعيار الثاني هو المقدرة الشرائية بحيث تعتبر الطبقة الوسطى فقيرة في حالة كان حجم الاستهلاك السنوي أقل من 90 في المائة من حجم الاستهلاك المتوقع بناءً على مستوى الدخل للفرد، وغنية إذا كان حجم الاستهلاك أكثر من 120 في المائة، ومتوسطة إذا كان حجم الاستهلاك يقع بين 90 و120 في المائة من القيمة المتوقعة للاستهلاك، جدول (9).

جدول (9)  
توزيع الطبقات الوسطى في بعض الدول العربية حسب الحجم  
والقدرة الشرائية

		حجم الطبقة الوسطى		
		كبير	متوسط	صغير
القدرة الشرائية	ضعيفة			الجزائر، السودان، مصر، الأردن
	متوسطة	تونس		موريتانيا، المغرب
	كبيرة			اليمن

المصدر: Clara Brandi and Maxy Buge (2014), A cartography of the New Middle Class in Developing and Emerging Countries, German Development Institute, Discussion paper No. 35/2014.

تبين التجارب الدولية أن زيادة نسبة الطبقة الوسطى من حيث الحجم بنسبة تفوق 50 بالمائة من عدد السكان على غرار ما وقع في كوريا الجنوبية مثلاً، يعتبر خطوة هامة نحو رفع المستوى المعيشي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوزيع العادل للثروة والحرص على تكافؤ الفرص في التعليم والتشغيل، ومن خلال السياسات المالية الملائمة.

## التطورات الاجتماعية

### نظرة عامة

لا تزال غالبية الدول العربية تواجه تحديات مصيرية في المجالات المختلفة للتنمية الاجتماعية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، وتدني مستويات التحصيل العلمي للطلاب وما يترتب على ذلك من ضعف القدرة التنافسية للقوى العاملة. ويتطلب التصدي لهذه التحديات القيام بإصلاحات هيكلية في قطاع التربية والتعليم. وقد سجلت الدول العربية نحو 0.686 نقطة على مؤشر التنمية البشرية خلال عام 2015<sup>(6)</sup> الذي يقوم بحسابه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي بذلك تُعد من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، رغم ما تواجهه الدول الأقل نمواً داخل المنطقة العربية من تدنٍ في مختلف مكونات التنمية البشرية.

(6) الأمم المتحدة (2015)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.



## السكان

### حجم السكان ومعدل النمو

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2015 بحوالي 387 مليون نسمة مقارنة بحوالي 378 مليون نسمة في العام 2014، أي بنسبة نمو تبلغ حوالي 2.3 في المائة، فيما بلغ متوسط معدل نمو السكان السنوي في المنطقة العربية، بين عامي 2005 و 2015، حوالي 2.6 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الأخرى<sup>(7)</sup>، كما أنه لم يشهد تراجعاً ملحوظاً في العشرية المنصرمة وهو ما يدل على أن التحديات المرتبطة بالزيادة السريعة لعدد السكان ستبقى عصية على الحل في السنوات القادمة.

سجلت قطر أعلى معدل نمو سكاني في الفترة 2005 – 2015، بمعدل نمو بلغ حوالي 10.3 في المائة. بشكل عام ترتفع معدلات النمو السكاني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة تدفق المزيد من العمالة الوافدة. في المقابل تمكنت بعض الدول العربية، مثل تونس، ولبنان، والسودان، والمغرب، والصومال، من تحقيق معدلات للنمو السكاني تقل عن 1.1 في المائة سنوياً، في الفترة آفة الذكر. وهو ما يطرح إشكالية جديدة بالنسبة لهذه الدول تتمثل في ارتفاع نسب المسنين فيها بصفة متسارعة، وما ينجم عن ذلك من تكاليف إضافية مترتبة على الرعاية الصحية والاجتماعية لتلك الشريحة من المواطنين، الملحق (8/2).

### التوزيع العمري للسكان

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65 سنة) في الدول العربية بلغت في عام 2014 حوالي 62 في المائة من إجمالي عدد السكان، في حين تصل هذه النسبة إلى حوالي 65 في المائة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإلى حوالي 66 في المائة في أمريكا اللاتينية، وإلى حوالي 67 في المائة في إقليم أوروبا ووسط آسيا، وإلى حوالي 66 في المائة على مستوى دول العالم ككل. ولا تزال نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية تمثل حوالي 33 في المائة من السكان، رغم تراجع معدلات الخصوبة. وتزيد نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية عن مثيلتها في أمريكا اللاتينية ودول العالم مجتمعة، اللتين بلغتا حوالي 26 في المائة<sup>(8)</sup>.

تتفاوت نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، بيد أنها تتجاوز أو تقارب 40 في المائة في الدول العربية الأقل نمواً، الملحق (9/2). تطرح هذه المؤشرات تحديات جساماً على الدول العربية المعنية تتمثل في ضرورة توفير التعليم المناسب ورفع مستوى جودة برامج تنشئة ورعاية الشباب، وتحقيق نمو اقتصادي قادر على محاربة البطالة لتوفير

(7) البنك الدولي (2016)، مؤشرات التنمية العالمية.

(8) البنك الدولي (2016). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية".

المزيد من فرص العمل للحد من مشكلة ارتفاع مستوى البطالة التي تواجه الدول العربية رغم انخفاض نسبة القوى العاملة فيها إلى باقي السكان مقارنة بباقي أقاليم العالم.

### التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي

من المعلوم أن عدد السكان، كما تظهر البيانات المتاحة لعام 2015، يتفاوت بصفة كبيرة بين مختلف الدول العربية. وتبلغ الكثافة السكانية في الدول العربية مجتمعة، في عام 2015، حوالي 29 نسمة في كل كم<sup>2</sup>. وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً مقارنة بما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية (35 نسمة/ كم<sup>2</sup>)، والصين (145 نسمة/ كم<sup>2</sup>)، وألمانيا (232 نسمة/ كم<sup>2</sup>)، والهند (436 نسمة/ كم<sup>2</sup>)<sup>(9)</sup>.

يمثل انخفاض مستويات الكثافة السكانية عبئاً ثقیلاً على كاهل الدول العربية، حيث يزيد من كلفة البنى التحتية ويضعف كثافة استخدامها نظراً لتشرذم مواطن السكن وانتشارها على مساحات شاسعة، بالإضافة إلى كون الطبيعة الصحراوية لجل أراضي الدول العربية تزيد هي الأخرى من تكاليف صيانة البنى التحتية المنجزة. وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2014 حوالي 57 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتيها على المستوى العالمي وعلى مستوى الدول النامية والبالغتين 53 في المائة و45 في المائة على التوالي<sup>(10)</sup>.

يدل ذلك على أن التحضر قد تم بصفة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي أقاليم العالم، ويمثل ذلك تحدياً تنموياً آخر يجبر الدول العربية على السعي إلى مقابلة الطلب المتنامي والمتسارع على البنى التحتية الحضرية، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد فرص عمل للوافدين الجدد على المدن في ظل ارتفاع معدلات البطالة في بعض المناطق الحضرية.

### المؤشرات الصحية

#### نطاق الخدمات الصحية

تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد التوسع في الخدمات الصحية، حيث وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية إلى 100 في المائة في كل من السعودية وفلسطين وقطر والكويت ولبنان، وتجاوزت 90 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وسورية وعمان وليبيا ومصر. بينما بلغت هذه النسبة حوالي 85 في المائة في العراق، و75 في المائة في المغرب، و61 في المائة في جيبوتي، و53 في المائة في اليمن، و40 في المائة في القمر، و27 في المائة في موريتانيا، و24 في المائة في

(9) البنك الدولي (2016)، المرجع السابق.  
(10) الأمم المتحدة (2015)، وضع الأطفال في العالم، منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف.

السودان، و23 في المائة في الصومال. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (10/2).

كما تشير البيانات المتاحة لعام 2014 إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في اثنتي عشرة دولة عربية بين حوالي 133 طبيباً في سورية وحوالي 307 طبيب في لبنان. ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في خمس عشرة دولة عربية بين حوالي 105 ممرضة في الأردن وحوالي 660 ممرضة في ليبيا فيما تنخفض في ست دول عربية دون هذه المستويات.

تواجه كل من اليمن وموريتانيا والمغرب والقمر والصومال والسودان وجيبوتي ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين 3-63 طبيباً وما بين 8-95 ممرضة. كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي والقمر والمغرب) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1400 شخص في اليمن ليصل إلى أكثر من 2100 شخص في مصر و2500 شخص في موريتانيا، في الوقت الذي يتراوح فيه هذا العدد في الدول العربية الأخرى بين حوالي 270 شخصاً في ليبيا وحوالي 870 شخصاً في الإمارات، الملحق (10/2).

تجدر الإشارة إلى أن الرعاية والعلاج الصحيين لا يتمان، في جل الدول العربية، عبر آليات حديثة ومعتممة كالتأمين الصحي الإجباري لعامة المواطنين والمجاني بالنسبة للمعدمين منهم، وهو ما يحد كثيراً من إمكانية نفاذ الفقراء إلى العلاج الصحي الاستشفائي في حال إصابتهم بأمراض مستعصية ومكلفة العلاج.

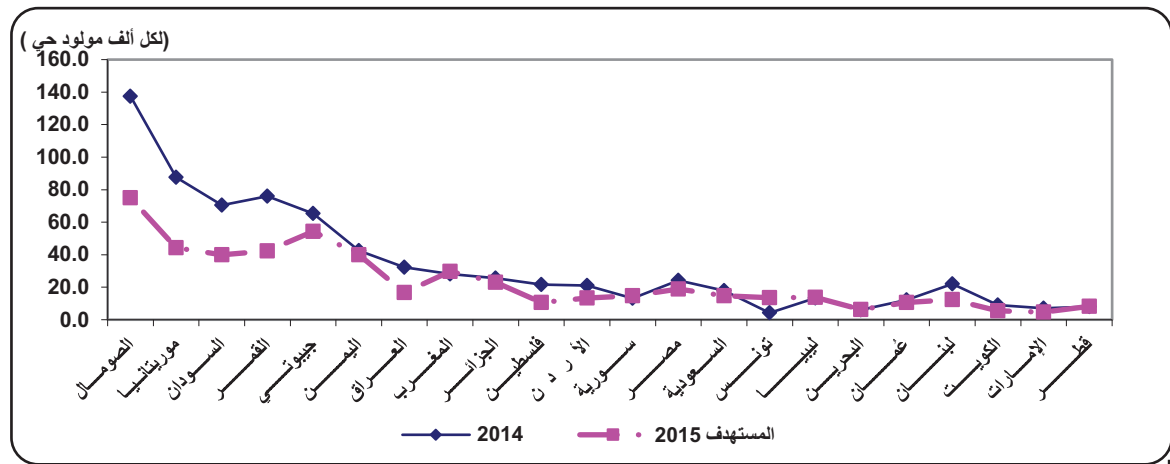
## وفيات الأطفال

يوضح معدل وفيات الأطفال في أي دولة أو منطقة مدى كفاءة النظام الصحي وخبرة الطواقم الطبية. فتعميم تلقيح الأطفال، وجودة المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى توفر آليات العلاج الملائمة للأمهات إبان الحمل والوضع، كل ذلك يؤثر بصفة مباشرة على معدل وفيات الأطفال. وقد بلغ هذا المعدل في الدول العربية مجتمعة فيما يخص الأطفال الرضع نحو 28 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2015، ويقل هذا المعدل عن مثليه في الدول النامية (40 حالة وفاة لكل ألف مولود حي) وعن المتوسط العالمي (32 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 6 وفيات فقط لكل ألف مولود حي<sup>(11)</sup>. على مستوى الدول العربية فرادى، فإن المعدل المذكور لا يتجاوز 7 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2014 في كل من الإمارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان. أمّا معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية، فقد بلغ

(11) الأمم المتحدة (2015). "تقرير التنمية البشرية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي..

نحو 36 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2015، وهو ما يقل عن مثليه في الدول النامية ودول العالم اللذين بلغا على التوالي حوالي 53 و43 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بالمقارنة مع 7 حالات وفاة فقط في الدول الصناعية. ولا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتجاوز 50 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في جيبوتي والسودان والصومال والقمر وموريتانيا، الملحق (11/2) والشكل (9).

الشكل (9): المؤشر المستهدف في عام 2015 وفق الأهداف الإنمائية الثانية والمعدل الفعلي في عام 2014 لوفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية



المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي (2016)، قاعدة معلومات مؤشرات التنمية الدولية، يناير 2016 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات. مارس 2016 - اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2015.

### العمر المتوقع عند الولادة

يمثل متوسط العمر المتوقع عند الميلاد مؤشراً مركباً يمكن من خلاله التعرف على مستوى الدخل وكذلك على مدى جودة الخدمات الصحية والاجتماعية المتوفرة في أي بلد أو منطقة. وقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 73 سنة عام 2014، ليزيد بذلك عن المتوسط العالمي (71 سنة)، وعن متوسط دول جنوب آسيا (حوالي 68 سنة)، ودول أفريقيا جنوب الصحراء (حوالي 59 سنة)، إلا أنه يقل كثيراً عن مثيله في الدول الصناعية (حوالي 79 سنة) (12).

يلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، في عام 2014، قد زاد أو أشرف على 70 سنة في معظم الدول العربية، عدا جيبوتي التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 62 سنة، والسودان والقمر وموريتانيا حوالي 63 سنة، والصومال حوالي 55 سنة، واليمن حوالي 64 سنة، الملحق (11/2).

(12) البنك الدولي (2016)، مؤشرات التنمية العالمية.

## الإنفاق على الصحة

بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2014 حوالي 4.8 في المائة، وهو ما يقل كثيراً عن النسبة المسجلة عالمياً وبالبلغة حوالي 10 في المائة<sup>(13)</sup>، الملحق (10/2). وتبلغ نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2014، حوالي 63.2 في المائة، وهي بذلك تزيد عن مثيلاتها في باقي الأقاليم النامية.

يتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في أغلب الدول العربية، حيث تتراوح نسبة الإنفاق الحكومي (العام) إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة في الدول العربية ما بين حوالي 50 في المائة في موريتانيا وحوالي 90 في المائة في عُمان. أما في كل من السودان، وسورية، والصومال، وفلسطين، والقمر، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن، فقد تراوحت فيها هذه النسبة بين نحو 21 و48 المائة، الملحق (10/2).

## المياه والصرف الصحي

تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب النقية للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين توصل البلدان العربية كمجموعة إلى تحقيق نجاح ملموس في هذا المجال، رغم الطبيعة الجغرافية الجافة للأقليم، حيث أن معدل توفر مياه الشرب النقية المسجل في الدول العربية يفوق ما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث يتاح لنحو 93 في المائة من السكان في الدول العربية الحصول على مياه شرب نقية في عام 2015، مقارنة بحوالي 90 في المائة في الدول النامية وحوالي 91 في المائة في دول العالم في العام ذاته<sup>(14)</sup>.

يلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 94 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 88 في المائة في عام 2015. أما في الدول النامية ككل، فتصل هذه النسبة إلى 94 في المائة في الحضر و 87 في المائة في الريف في العام ذاته، كما تصل على مستوى دول العالم ككل إلى 96 في المائة في الحضر و 85 في المائة في الريف.

<sup>(13)</sup>البنك الدولي (2016)، المرجع السابق.

<sup>(14)</sup> منظمة الصحة العالمية (2015)، "تقرير إحصاءات الصحة العالمية".

بالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة في عام 2015 إلى أنها تتوفر تقريباً لجميع السكان في ست دول: الإمارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان ومصر. في حين تتوفر لأكثر من نسبة 90 في المائة من السكان في تسع دول أخرى، هي الأردن وتونس وجيبوتي والسعودية وسورية وعمان وفلسطين والقمر وليبيا. بينما لا تتجاوز هذه النسبة حوالي 55 في المائة في كل من السودان واليمن، و58 في المائة في موريتانيا، و31 في المائة في الصومال، الملحق (12/2).

على صعيد توفر خدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية، تجدر الإشارة أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين دول هذه المنطقة في توفير تلك الخدمات للسكان، إلا أن الدول العربية استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حقته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2015 نحو 91 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 52 في المائة والمتوسط العالمي البالغ 68 في المائة (15).

تشير البيانات المتاحة في عام 2015 للدول العربية فرادى إلى أن البحرين والسعودية وفلسطين والكويت قد وفرت خدمات الصرف الصحي الملائم لأكثر من 99 في المائة من السكان، وأن 8 دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة وهي الأردن والإمارات وتونس وسورية وعمان وقطر وليبيا ومصر، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي 23 في المائة من السكان في الصومال و24 في المائة في السودان و35 في المائة في القمر و40 في المائة في موريتانيا، الملحق (12/2).

## التعليم

### القيّد في مرحلة التعليم الأساسي

تحدد كفاءة قطاع التعليم الوطني، وخاصة التعليم الأساسي، خبرة وإنتاجية الموارد البشرية في الدولة المعنية. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي (16) في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حتى عام 2014، حوالي 104 في المائة (الملحق 13/2-أ) مقابل حوالي 101 في المائة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة وحوالي 110 في المائة في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (17). وهو ما يدل على أن الدول العربية الأقل نمواً لا تزال تواجه نقصاً حاداً في مستوى القيد في المرحلة الأساسية من التعليم.

(15) البنك الدولي (2016)، "مؤشرات التنمية العالمية".

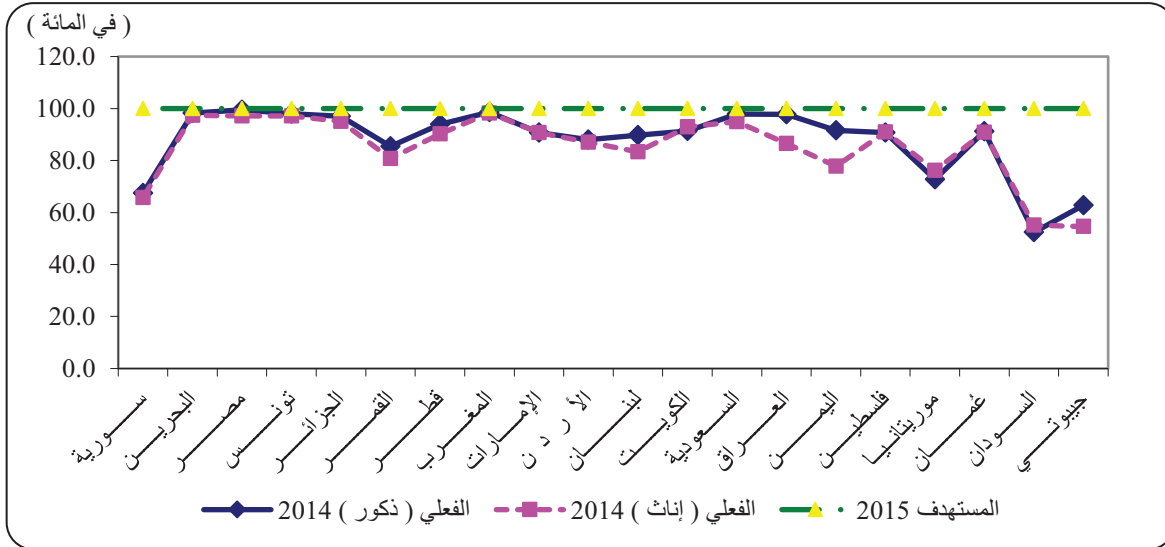
(16) يمثل نسبة عدد الطلبة المقيدون في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم إلى إجمالي السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

(17) الأمم المتحدة "2015"، تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي..

كما تشير الدراسات الدولية إلى تدني مستويات المخرجات التعليمية في البلدان العربية مقارنة بالدول النامية الأخرى. وهذا يؤكد أن جميع الدول العربية تحتاج إلى اتخاذ إجراءات فعالة لإصلاح أنظمتها التعليمية بما يكفل رفع مستوى تحصيل الطلبة وخاصة في الرياضيات والعلوم والتقنيات الحديثة. وبما أن تعميم التعليم الابتدائي، معبراً عنه بمعدلات القيد الإجمالي في التعليم الأساسي، أضحى في متناول كل الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال، حيث لا يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في تلك المرحلة من التعليم، في عام 2014، حوالي 68 في المائة و70 في المائة و33 في المائة على التوالي، فإن على الدول العربية أن توجه سياساتها التعليمية صوب الرفع من مستوى التحصيل العلمي وتطويره وإحلال الأساليب التربوية الحديثة محل الحفظ والتلقين.

فيما يتعلق بمعدلات القيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذه المعدلات في معظم الدول العربية في الفترة 2010-2014. من جهة أخرى، تبين الإحصائيات المتوفرة أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق والقمر ولبنان واليمن، قد وفرت فرصاً شبيهة متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن التقارير ذات الصلة تؤكد على أن الآثار السلبية المترتبة على وجود فوارق في الالتحاق بالتعليم الأساسي بين الجنسين تفوق تلك التي قد تترتب على التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، الملحقان (13/2-ب) و (13/2-ج) والشكل (10).

الشكل (10): المؤشر الفعلي في عام 2014 (ذكور وإناث) والمعدل المستهدف في عام 2015 للقيد الصافي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية



المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، قاعدة معلومات البنك، يناير 2016 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، مارس 2016 - اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2015.

### القيـد في مرحلة التعليم الثانوي

بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية مجتمعة، في العام 2014، حوالي 74 في المائة. يزيد هذا المعدل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (حوالي 70 في المائة)، ويقل بالطبع عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 91 في المائة). كما تشير البيانات المتوفرة حول القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي إلى أن هذا المؤشر يزيد عن 50 في المائة في جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان وسورية والصومال وموريتانيا واليمن، الملحق (13/2-أ).

أما معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2014، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 72 في المائة، وهو ما يقل عن المتوسط العالمي (حوالي 74 في المائة)، الملحق (13/2-ب). يشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام 2014، إلى أن الإناث تجاوزن الذكور في هذه المرحلة التعليمية في كل الدول العربية، ما عدا جيبوتي، السعودية، السودان، الصومال، المغرب، العراق، مصر، موريتانيا واليمن. تظهر هذه المؤشرات أن الدول العربية، باستثناء بعض الدول الأقل نمواً، قد نجحت في تحقيق نسبة قيد في هذه المرحلة التعليمية تفوق المعدل العالمي، مما يمكنها من التركيز على السعي إلى الرفع من مستوى التحصيل العلمي لدى الطلبة وتشجيع الاختصاصات العلمية والتقنية عوضاً عن توجيه كافة الطلبة إلى التعليم العام، الملحق (13/2-ج).

### القيـد في مرحلة التعليم العالي

يوكل إلى التعليم العالي، ضمن المنظومة التربوية، مهمة تكوين النخب والقيادات التي يحتاجها كل بلد، في حقبة زمنية أصبحت المعرفة والمهارات الرفيعة هي القوة المحركة لأي اقتصاد وطني في عالم تتسارع فيه التغيرات والاختراعات، إذ يعتمد نجاح الدول اليوم على كمية ونوعية رأسمالها البشري من العناصر عالية التخصص وتميـزة الكفاءة.

يُمكن مؤشر القيد في مرحلة التعليم العالي من قياس مدى تقدم الدول في مجال توفير متطلبات مجتمع المعرفة. وقد بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي في الدول العربية، حسب آخر بيانات متوفرة، حتى عام 2014، حوالي 29 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في الدول النامية ككل البالغ حوالي 23 في المائة، إلا أنه يقل عن مثيله العالمي البالغ حوالي 32 في المائة (18).

(18) البنك الدولي (2016)، "مؤشرات التنمية العالمية".



تفاوتت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر السعودية هذه القائمة بنحو 63.9 في المائة، تليها ليبيا بنحو 50.3 في المائة، والأردن بنحو 46.6 في المائة، وفلسطين بنحو 44.0 في المائة، ولبنان بنحو 42.8 في المائة. ولا تزال مؤشرات جيبوتي والقمر وموريتانيا منخفضة ودون معدل 10 في المائة. بشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة (2010-2014)، في جميع الدول العربية، عدا الإمارات والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا، الملحق (13/2-أ).

بالرغم من المؤشرات أنفة الذكر والتي يعتبر بعضها مرتفعاً مقارنة مع المعدلات الدولية، لا يزال البحث العلمي ضعيفاً في البلدان العربية، كما أن ترتيب الجامعات العربية في المقارنات الدولية (على سبيل المثال ترتيب شانغهاي) يعد متواضعاً بالنظر للإمكانيات البشرية المتاحة. كما أن خريجي الجامعات في المنطقة العربية يعانون من بطالة أكثر مقارنة بنظرائهم من غير الحاصلين على تعليم جامعي.

#### معدلات التمدرس ونسبة التسرب من التعليم

يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 11.9 سنة في عام 2014، ويبقى بذلك أقل من معدل دول العالم ككل (12.3 سنة)<sup>(19)</sup>. وتفوق سنوات التمدرس 13 سنة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. ويشير التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدرس وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى حتمية تحقيق بعض التقدم في مستوى تعليم السكان ورفع كفاءة الموارد البشرية العربية، الملحق (14/2). من جانب آخر، تشير البيانات المتاحة إلى أن معدل التسرب في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية قد بلغ في الفترة (2008 – 2014) حوالي 8.8 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (7.2 في المائة). يلاحظ أن هذه النسبة لا تزال مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث وصلت، في الفترة المذكورة، إلى 44.6 في المائة في القمر و40.5 في اليمن و35.9 في موريتانيا. يعبر مستوى التسرب المدرسي عن مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم قبول خروجهم لسبب أو لآخر من العملية التعليمية قبل إكمال الفترة الإلزامية للتعليم. ويعتبر التسرب المدرسي من المصادر الرئيسية لارتفاع نسبة الأمية وتدني مستوى كفاءة القوى العاملة، الملحق (14/2).

(19) التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2015)، وقاعدة معلومات البنك الدولي (2016)، وتقرير التنمية البشرية 2015.

### الإنفاق على التعليم

يقدر متوسط نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية، في عام 2014، بحوالي 4.3 في المائة، وهو ما يقترب من مثليه في الدول النامية (4.7 في المائة) ودول العالم ككل (5.0 في المائة) (20). وقد زادت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي على حوالي 20 في المائة في كل من الإمارات وتونس، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في البحرين والصومال ولبنان، الملحق (15/2). وعلى الرغم من أن إنفاق الدول العربية على التعليم يعتبر مقبولاً، فإن أداء الأنظمة التعليمية لا يزال متواضعاً. ولذا، فعلى الدول العربية أن تُولي اهتماماً أكبر لكفاءة الإنفاق على قطاع التعليم، أي إلى تعظيم العائد الاقتصادي المترتب على تخصيص تلك الموارد لقطاع التعليم.

### ترتيب الدول العربية على القائمة الدولية لمؤشر اقتصاد المعرفة

يقوم اقتصادات الدول المتقدمة على استخدام المعرفة والتقنيات المتطورة لتحقيق النمو الاقتصادي. ولذا، أصبحت المعرفة والابتكار هما القوتين الدافعتين للإنتاج والمحددتين لتنافسية السلع والخدمات المنتجة في الدول ذات الاقتصادات المتطورة. وفي حين نجحت بعض الاقتصادات النامية في ترسيخ مواقعها كإقتصادات تقوم على المعرفة، لا تزال معظم الدول العربية (باستثناء بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بعيدة عن الانضمام إلى مقدمة الركب نظراً لافتقارها أو سوء إدارتها للموارد اللازمة لتحقيق متطلبات بناء اقتصاد معرفي. يضع البنك الدولي أربع مرتكزات رئيسية لبناء واستدامة اقتصاد المعرفة هي: المنظومة الاقتصادية والمؤسسية، التعليم والتدريب، منظومة الابتكار، البنية التحتية للمعلومات والاتصال. يشير مؤشر اقتصاد المعرفة، الذي يصدره البنك الدولي أخذاً بعين الاعتبار المرتكزات آنفة الذكر، إلى أن ترتيب الدول العربية لا يزال متواضعاً، حيث أن أول دولة عربية وهي الإمارات العربية المتحدة احتلت في هذا المؤشر المرتبة 42 على مستوى دول العالم. يبين الجدول التالي ترتيب بعض الدول العربية وتطور ذلك الترتيب ما بين عامي (2000 و2012)، الجدول رقم (10).

(20) اليونسكو/ التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2015)، تقرير التنمية البشرية 2015.

الجدول رقم (10)  
ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة – (2000 و2012)

الدولة	2000	2012
الإمارات	48	42
عُمان	65	47
السعودية	76	50
قطر	49	54
الكويت	46	64
الأردن	57	75
تونس	89	80
لبنان	68	81
الجزائر	110	96
مصر	88	97
سوريا	111	112
اليمن	128	122
موريتانيا	123	134
السودان	139	138
جيبوتي	136	139

المصدر: البنك الدولي – "تقرير اقتصاد المعرفة".

## الأمية

### تطور مؤشرات الأمية

فُدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية في عام 2015 بحوالي 19.5 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت فيهما حوالي 37.5 في المائة و41.6 في المائة على التوالي. كما تقل أيضاً عن النسبة المسجلة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة والتي بلغت حوالي 42.9 في المائة<sup>(21)</sup>. وقد أسهم التوسع في نشر التعليم في تراجع نسبة الأمية في الدول العربية عما كانت عليه في عام 2000، الملحق (19/2).

(21) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2015).

سجل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية في عام 2015 مستويات مرتفعة، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 48 في المائة، وفي اليمن حوالي 30 في المائة، وفي المغرب حوالي 28 في المائة، وفي جيبوتي حوالي 30 في المائة. وبالمقابل سجل معدل الأمية تراجعاً ملحوظاً في عدد من الدول العربية، في العام ذاته، حيث انخفض إلى أقل من 4 في المائة في الأردن وفلسطين وقطر والكويت، الملحق (16/2-أ).

#### الأمية بين الشباب

بلغت نسبة الأمية في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 7.2 في المائة في العام 2015. ويعبر هذا المعدل، الذي يكاد يفوق جميع معدلات باقي أقاليم الدول النامية عدا أفريقيا جنوب الصحراء، عن عدم قدرة بعض البلدان العربية على تعميم الالتحاق بالتعليم الأساسي خاصة في الريف، وكذلك عن تفشي ظاهرة التسرب المدرسي في تلك الدول.

#### الأمية بين الإناث

تبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) حوالي 27.4 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 8.9 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تقترب أو تفوق 45 في المائة في اليمن وموريتانيا. وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية، (الملحقان 16/2-أ و 16/2-ب).

#### العمالة

##### حجم القوى العاملة ومعدل النمو

يقدر حجم القوى العاملة العربية في عام 2015 بحوالي 128.5 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 33.2 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام ذاته. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة وإلى ضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة مع الوقت، الملحق (17/2).

يعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة في الدول العربية مرتفعاً، حيث بلغ 2.0 في المائة في الفترة (2005-2014). يرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. من المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً

لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرّاً بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

### مساهمة الإناث في أسواق العمل

لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 21 في المائة عام 2014. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتندتّى تلك الحصة في العام ذاته بشكل ملحوظ في كل من قطر (12.7 في المائة)، والعراق (13.0 في المائة)، والإمارات (15.4 في المائة)، والسعودية (15.5 في المائة)، بينما ترتفع في بعض البلدان الزراعية والدول العربية الأقل نمواً.

### التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوى العاملة

يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية في عام 2014 أن ما يزيد عن 60 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية تتركز في بضع دول، منها مصر والسودان والمغرب والسعودية حيث يبلغ عدد القوى العاملة في هذه الدول حوالي 29 مليون عامل و 20 مليون عامل و 17 مليون عامل و 12 مليون عامل على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية مجتمعة قد انخفضت من 22.3 في المائة في عام 2010 لتصل إلى حوالي 20.3 في المائة في عام 2014. في المقابل يستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (61.9 في المائة) من القوى العاملة في عام 2014. وعليه، يبقى التوسع في قطاع الصناعة والرفع من مهارات القوى العاملة لخلق فرص عمل تنافسية ومجزية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية.

### البطالة

يقدر متوسط معدل البطالة المرجح في الدول العربية بحوالي 16.5 في المائة ويمثل حوالي ثلاثة أضعاف متوسط معدل البطالة في العالم والذي يبلغ وفق تقديرات منظمة العمل الدولية حوالي 5.8 في المائة<sup>(22)</sup>. ويبلغ عدد عاطلين عن العمل في الدول العربية حوالي 16.8 مليون عاطل بما يمثل حوالي 8.5 في المائة من إجمالي عدد العاطلين في العالم عام 2015. ويتركز أكبر عدد من العاطلين عن العمل في كل من مصر والسودان والصومال بحصة تبلغ حوالي 44 في المائة من إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية ككل.

(22) منظمة العمل الدولية (2015): الأفاق الاجتماعية للتشغيل في العالم – اتجاهات 2016.

سجلت معدلات البطالة عام 2015 ارتفاعاً في عدد من الدول نتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي وتأثر بعض تلك الدول بانخفاض عائدات النفط والظروف السائدة في بعض الدول.

ارتفعت معدلات البطالة في الدول العربية التي تأثرت بالأوضاع الداخلية وعلى رأسها سورية والعراق واليمن وليبيا، وكذلك الأردن ولبنان بشكل غير مباشر، حيث تأثر مستوى النشاط الاقتصادي في هذين البلدين بالأوضاع في دول الجوار، فضلاً عن تدفق عدد كبير من اللاجئين إليهما حيث يمثل اللاجئون حوالي ربع سكان لبنان وحوالي 10 في المائة من سكان الأردن، بما زاد من الضغوط على أسواق العمل في هذين البلدين. كذلك زادت معدلات البطالة في كل من الجزائر والسعودية وفلسطين. وتراجعت في مصر والكويت والمغرب، وكانت شبه مستقرة في كل من الإمارات وتونس وقطر، الجدول رقم (11).

الجدول رقم (11)  
تطور معدلات البطالة في بعض الدول العربية

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	*2015
الأردن	13.1	12.7	12.9	13.4	13.4	12.8	12.6	11.9	13.1
الإمارات**	3.2	4.0	4.3	4.0	4.3	4.2	4.2	4.1	4.1
تونس	14.1	14.0	13.3	13.0	18.9	16.7	15.3	15.0	15.4
الجزائر	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	9.8	10.6	11.2
السعودية**	5.6	5.0	5.4	5.3	5.4	5.5	5.6	5.5	5.7
سورية	8.4	8.4	9.2	8.4	8.1	25.0	35.0	40.0	غ.م.
فلسطين	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	23.4	25.9
قطر**	0.5	0.5	0.8	0.7	0.4	0.5	0.3	0.3	0.4
الكويت**	2.0	2.0	2.2	2.1	2.1	2.7	2.5	2.9	2.2
مصر	8.9	8.7	9.4	8.9	11.9	13.0	13.4	13.4	12.8
المغرب	9.8	9.6	9.1	9.1	8.9	9.0	9.2	9.9	9.7
اليمن	15.9	15.7	15.0	16.0	18.0	18.0	17.4	غ.م.	غ.م.

المصدر: الملحق (18/2) ومصادر رسمية وتقديرات دولية متفرقة.

\* تقديرات أولية.

\*\* مواطنين ووافدين.

نظراً لارتفاع معدلات البطالة في عدد من الدول العربية وعدم توفر فرص كافية للعمل، فإن عدداً من طالبي العمل انسحبوا من قوة العمل. ففي تونس تقدر تلك النسبة بحوالي 12 في المائة. ورغم عدم توفر بيانات كافية، إلا أن المؤشرات تفيد بأن حجم التوظيف قد تراجع في القطاعين العام والخاص في الدول العربية المصدرة للنفط وخاصة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ففي الكويت مثلاً، تفيد بعض التقديرات بأن معدل نمو توظيف الكويتيين خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2015 كان حوالي 1.3 في المائة بالمقارنة مع 5.3 في المائة في نفس الفترة من عام 2014<sup>(23)</sup>.

من المتوقع أن تكون معدلات البطالة قد زادت في لبنان نتيجة تراجع معدل النمو خلال عام 2015 في ظل تأثيره بظروف الاضطرابات السياسية في المنطقة، وكذلك الشأن بالنسبة لموريتانيا في ظل اعتمادها على صادرات الحديد والأسماك التي تراجعت عائداتها بما أثر سلباً على النمو الاقتصادي والتشغيل. من ناحية أخرى، فمن المتوقع أن تكون الأوضاع الداخلية في بعض الدول على غرار سورية وليبيا واليمن، قد زادت من معدلات البطالة فيها بشكل كبير خلال السنوات الخمس الماضية.

<sup>(23)</sup> Economist Intelligence Unit 2016, "Country Report – Kuwait".